في ندوة واقع وتطلعات القطاع الخاص

عبدالنبي الشعلة : القطاع الخاص يضطلع بدور اكبر في امتلاك وإدارة المؤسسات الاقتصادية

نأمل ألاّ يقتصر تحويل ملكية الشركات العامة على المؤسسات الهامشية والمتعثرة

اكد عبدالنبى الشعلة عضو مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة البحرين رئيس لجنة العلاقات العامة والاعلام بالغرفة على ان القطاع الخاص في البلاد يشيد بتمسك الدولة والتزامها بمبدا ومنهج الحرية الاقتصادية .. ويدعو الى تكريسها وترسيخها من خلال بلورة وتشجيع المزيد من اوجه الممارسة والتطبيق .

وقال في الورقة التى طرحها امام ندوة واقع وتطلعات القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية التى تراسها الاستاذ طارق عبدالرحمن المؤيد وزير الاعلام رئيس لجنة التوعية التنموية وشارك فيها عدد كبير من المسئولين والفعاليات في الدولة في مقدمتهم السيد حبيب احمد قاسم وزير التجارة والزراعة

ناقشت الدورة افساح المجال امام القطاع الخاص لتحمل مسئوليات اوسع في النشاطات الاقتصادية في البلاد والاضطلاع بدور اكبر في تملك وادارة المزيد من المؤسسات الاقتصادية عن طريق دعمه وتشجيعه لاقامة المؤسسات الاقتصادية فيها عن طريق تخلى الدولة عن ملكيتها وادارتها لاكبر عدد ممكن من المؤسسات الاقتصادية القائمة وبيعها للقطاع الخاص .

● في ندوة واقع وتطلعات القطاع الخاص ●

● عبدالنبي الشعلة ●

واكد الشعلة ان القطاع الخاص يتابع بترقب وتحفز ما نشر مؤخرا عن رغبة الدولة في تحويل ملكية بعض المؤسسات الاقتصادية التي تملكها للقطاع الخاص .. ويامل الا يقتصر على تحويل المؤسسات الهامشية والمتعثرة بل يمتد ذلك الى المؤسسات المنتجة ذات المردود المالي .. حيث يبدى القطاع الخاص ترحيبه بهذا التوجه الهادف واستعداده للتجاوب الايجابي معه والاقبال على شراء المؤسسات الحكومية المعروضة للبيع كليا او جزئيا شريطة ان يكون مبنيا على معايير الجدوى الاقتصادية لكل مؤسسة .. مع تعهد الدولة بعدم اقامة مشاريع مشابهة او منافسة تكون منتجاتها المماثلة مدعومة بشكل مباشر او غير مباشر من جانبها وبشرط ان يسمح للقطاع الخاص بتصحيح انحرافات هذه المؤسسات ان وجدت وباجراء تغيرات جذرية في اساليب ادارتها اذا اقتضى الامر والقيام بحقن الحس الاقتصادى في ممارساتها بحيث يكفل استقلالا امثل لمواردها البشرية والمادية .

وقال الشعلة : ان القطاع الخاص يتوخى من الدولة بان تعيد تدوير الاموال المستوفاه من بيع هذه الشركات وان يبادر باستثمارها في اقامة مشاريع انتاجية وانمائية في البلاد بهدف مضاعفة التكوين الراسمالي .

بلورة الفرص المجدية

وقال : ان القطاع الخاص يشدد على ان يكون هذا التوجه وغيره من التوجهات ضمن خطة واضحة ومعروفة واستراتيجية شاملة تساعده على اكتشاف وبلورة الفرص المجدية بحيث يشرف على اعدادها وتنفيذها جهاز مكلف ومؤهل يقوم بالتنسيق مع باقي اجهزة التخطيط في دول مجلس التعاون الخليجي لتعمل جميعا ضمن مشروع الاطار العام -لاستراتيجية التنمية والتكامل التى تدعو من بين امور اخرى الى زيادة القوة المجتمعية والمشاركة في اتخاذ القرار وتكوين قاعدة انتاجية مدعمة ذاتيا ومتكاملة مع بقية الاقتصاد العربي والاحتفاظ بالجزء الاعظم من عائدات النفط في اصول استثمارية امنة ومدرة للعائد الحقيقي في نطاق اقتصاد مختلط ومستقر .. ومتجانس سكانيا ومقتدر ذاتيا حتى يلعب القطاع الخاص دوره الاكيد في الاستثمار والتطور والتكامل مع القطاع العام في كل ماهو مطلوب .

مسيرة مجلس التعاون

فيما يتعلق بمسيرة مجلس التعاون الخليجي فان القطاع الخاص على قناعة تامة بان بلورة دور فاعل ومؤثر له في الحياة الاقتصادية لا يمكن تحقيقه بمنأى عن العمق الخليجي ويعتبر التوجه التعاوني لدول المنطقة مسالة وجود ومصير ومنطلق لتحقيق تطلعات واماني قادتها وشعوبها على حد سواء واستجابة موفقة لطموحاتها . وهو يثق كل الثقة بجدوى وجدية ومصداقية التوجه التعاوني والتكامل الاقتصادى لدول المنطقة ويعتبره انعكاسا لمستوى النضج المتطور لقيادات المنطقة وادراكها لمتطلبات التنمية وقناعتها بحتمية هذا التوجه .

ومع تفهمه وتقديره لكل اعتبارات ومتطلبات التنفيذ الادارية والفنية والزمنية فانه يدعو الى حث الخطى نحو تطبيق كافة بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة املا ان يؤدى ذلك الى انبثاق سوق خليجية مشتركة .

ويدرك القطاع الخاص الامكانيات والمزايا والفرص التى يتيحها هذا التوجه ويؤكد تطلعه واستعداده للتجاوب والتفاعل معها ، وتحقيقا لذلك فانه يدعو ايضا الى توحيد الانظمة والقوانين والاجراءات والرسوم والموصفات في دول المجلس والى توحيد الحوافز والمزايا والاعانات والتسهيلات بهدف ضمان فرص متكافئة ومنافسة عادلة . ويشيد القطاع الخاص باهتمام وحماس الاجهزة المختصة في الدولة للاسراع في تنفيذ القرارات الاقتصادية المنبثقة عن مؤتمرات القمة الخليجية ويدعو في نفس الوقت الى ضمان مراعاة تزامن تطبيق هذه القرارات في كافة دول المجلس .

داخل الهيكلية

وقال الشعلة :

ولتسليط مزيد من الضوء على الواقع الفعلي للقطاع الخاص البحريني لابد من التطرق ولو بشكل عارض ومقتضب الى موقعه داخل الهيكلية وضمن المعادلة الاقتصادية في البلاد وهو موقع يعتريه نوع من اللبس والتناقض . فهو شانه شان القطاعات الخاصة في الدول الاخرى بالمنطقة مدعوم بقواعد ودعائم الاقتصاد الحر التى تحتم عليه من حيث النظرية والتطبيق بان يكون تنظيما او شريحة اجتماعية فاعلة ومسئولة وناضجة يضطلع بدور الرائد والمحرك للنشاط الاقتصادى في المجتمع برمته ويمسك بزمام المبادرة وينشىء المؤسسات الاقتصادية ويديرها ويملك مصادر الدخل القومي والثروات الوطنية . وينحصر بذلك دور الدولة في دعم ورعاية وتوجيه نشاطاته ومراقبة ممارساته وسلوكياته بهدف وضعها ضمن قوالب المصلحة العامة لكافة شرائح وفئات المجتمع . وتحدد درجة حرية القطاع الخاص في اية دولة بمدى حدود الدور الذى يضطلع به القطاع الخاص في النشاط الاقتصادى فيها .

وقياسا بالدور المتاح للقطاع الخاص للاضطلاع به في البحرين فان صفة وخاصية الحرية الموصوف بها اقتصادنا الوطني تصبح نظريا وعمليا مشوبة بنوع من اللبس وعدم الدقة .

ومن حيث التطبيق فان القطاع العام في البحرين هو المالك والمسيطر والمهيمن على مصادر الدخل والمستلم لكافة ايراداته ، وان خصائص ومقومات وهيكلية الاقتصاد الوطني وتطوره قد وضعت القطاع الخاص في ما يشبه المازق وربطته بشكل وثيق بعجلة الانفاق الحكومي وزجت به الى موقع التبعية وابعدته عن دفة القيادة ، وقد كرس ورسخ هذا الواقع الخلل الهيكلي المفروض على الاقتصاد الوطني وبقية اقتصاديات المنطقة والمتمثل في اعتماد الدولة بقدر كبير على ايرادات تصدير النفط كمصدر اساسي للدخل وهي ايرادات غير متكررة وناتجة عن تسييل اصول ناضبة بطبيعتها في تمويل الانفاق العام . ذلك الانفاق الذى يتحول بدوره الى اهم مكونات السيولة النقدية المحلية ويصبح المحرك المحورى والاساسي لكافة اوجه النشاط في المجتمع والذى يحدد مستوى المعيشة وحجم العرض والطلب الكلي على السلع والخدمات سواء المنتجة منها محليا او المستوردة ويحدد فاعلية القطاع الخاص . فاذا حدث ما يخل بتدفق الريع الناتج عن صادرات النفط انعكس هذا الخلل على حركة النشاط الاقتصادى في البلاد وعلى معدلات الاستهلاك ، وضيق المجال امام تحرك القطاع الخاص وحد من دوره ، وبما ان ايرادات النفط تتحكم في تحديدها قوى العرض والطلب في السوق النفطية العالمية الخارجة بالطبع عن ارادة ونطاق سلطة المسئولين عن تسيير دفة اقتصادنا الوطني . فان تدفق الايرادات النفطية تصبح عرضة لحالات من المد والجزر التى تحدث بدورها تارجحات وهزات عنيفة في الهياكل الاقتصادية وتجعل الارضية التى يقف فوقها القطاع الخاص هشة ومتموجة .

● جانب من الحاضرين ●

مواجهة التطورات الصعبة

ولكي لا نكون مجحفين وجاحدين وحتى نكون اوفياء ومنصفين يجب الا نتغافل ونتجاهل الظروف الصعبة التي واجهتها الاجهزة المالية والاقتصادية الرسمية في البلاد . فنظرا لانخفاض الطلب على النفط وتدنى اسعاره هبطت ايرادات الدولة هبوطا حادا وانخفض نتيجة لذلك حجم الناتج المحلي الاجمالي وفوائض الميزان التجارى واضمحلت فوائض ميزانية الدولة العامة الى ان انعدمت تماما وتحولت الى عجز متزايد واتجهت الدولة نحو تخفيض معدلات الانفاق الحكومي في مجالى الاستهلاك والاستثمار ، وبهذا الصدد لابد من الاشادة والثناء على دور الدولة وتبنيها لمشاريع تنموية طموحة حققت من خلالها انجازات باهرة وتمكنت عن طريقها من تشييد مختلف مرافق البنية الاساسية وتلك المتعلقة ببناء وتنمية الانسان البحريني كمحطات تحلية المياه وتوليد الطاقة وشبكات الطرق والمطارات والموانىء ومرافق المواصلات والاتصالات والمرافق الاعلامية والسياحية والمجارى والمشاريع الاسكانية ومرافق الرعاية الصحية والرياضية والترفيهية والمناطق الصناعية وبعض مشاريع الصناعات الاساسية والمعاهد التعليمية . واوجدت العديد من الاطر القانونية اللازمة وحافظت على الاستقرار السياسي والاجتماعى رغم الظروف المتفجرة والمتاجحة التى المت بالمنطقة التجهيزات الفعالة للاحتياجات والدفاعية ، وكل هذه العناصر جملتها قواعد صلبة لانطلاق تنموية متجددة .

ان القطاع الخاص في البلاد جيدا بان اتجاه الدورات الاقتصادية نحو الرواج والركود هو من وسنن النظام الاقتصادى الحر تكون من ابرز سلبياته ، وهو المسئولين عن تسيير الدفة الاقتصادية للبلاد بالعمل على احتواء وذيول مرحلة الانكماش والتعامل معطياتها المتجددة والاقتناع بان الظروف التى تمخضت عن الانكماش ليست ظروفا طارئة بل انها تشكل واقعا حيا ومنعطفا نحو مرحلة جديدة لا تنفع الاجراءات الترقيعية والجرعات المسكنة في التعامل معها . بل انها تتطلب مواجهة شجاعة للحقائق الاقتصادية المستجدة وتبنى اساليب والوان جديدة تهدف الى تصحيح الاقتصادى بموجب حلول بعيدة تستند الى استراتيجية واضحة مع المعطيات والظروف الحقيقة على العلم والارقام والتقنية الحديثة انها مرحلة التعقل والنضوج والتشاور والحوار واستغلال كل الطاقات والامكانيات وسماع كافة الاراء

اريج توزع ٨٪ أرباحا من رأس المال المدفوع على المساهمين

مديرو الاستثمار في البنوك الاسلامية يجتمعون غدا في تونس

يعقد مديرو العمليات والاستثمار في البنوك الاسلامية اجتماعهم السنوى الثانى عشر في تونس غدا الاثنين .

ويتضمن جدول اعمال هذا الاجتماع الذي يتواصل ثلاثة ايام عدة موضوعات حول طرق التعامل في البنوك المشاركة من وجهتى النظر الفنية والتشريعية وتقييم الاستثمار ومعايير الربحية من منظور اسلامى وعمليات المشاركة في راس مال المشاريع وتمويل راس المال العامل وتمويل التجارة بطريقة المرابحة .

كما سيتعرض المشاركون في هذا الاجتماع الى درس امكانية انشاء صندوق لتمويل المشاريع في البلدان الاسلامية .

وأين هم منا ؟

لات البديل الموضوعي لأوروبا

على النحو المشار اليه لم يكن في مصلحة البلاد العربية في مجموعها وهو ما سيظهر من خلال عرض الدراسة .

ومن البداية فانه يجب لفت الانتباه الى ان هذه الدراسة قد تم اعدادها وتركيب الجداول المرفقة بها من واقع الاحصائيات التي قام بنشرها حاليا اتحاد الجمارك الياباني في طوكيو الخاصة بالصادرات والواردات بين اليابان والشرق الاوسط خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٨ وعلى الرغم من ان الاحصائيات المتاحة بعام ١٩٨٨ تغطي الاشهر من يناير حتى اغسطس فقط بدون الاربعة اشهر الاخيرة فان ذلك لا يتعارض مع النتائج الرئيسية التي توصلت اليها الدراسة حيث انه من المؤكد ان اختلاف هذه النتائج عن النتائج التي يمكن استخلاصها في حالة توفر احصائيات عن كافة اشهر عام ١٩٨٨ سيكون محدودا .

تطور التجارة الخارجية مع اليابان

وبالارقام يبدو أن التجارة الخارجية للبلدان العربية مع اليابان قد تراجعت بشكل حاد في عام ١٩٨٨ عنه في عام ١٩٨١ حيث انخفضت قمة صادراتها الى اليابان من ٤١,٤ بليون دولار عام ١٩٨١ الى حوالي ١٤,٢ بليون دولار فقط عام ١٩٨٨ م اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٦٥,٧٪ وانخفضت وارداتها من اليابان من حوالي ١٦,٦ بليون دولار الى حوالي ٦,٤ بليون دولار فقط . بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٦١,٥٪ .

ان الانخفاض الكلي في حجم وقيمة التجارة الخارجية العربية مع اليابان ما هو في واقع الامر الا محصلة لانخفاض تجارة كل دولة منها على حدة مع اليابان خاصة المملكة العربية السعودية التي انخفضت قيمة صادراتها الى اليابان من حوالي ٢١,٥ بليون دولار عام ١٩٨١ الى حوالي ٤,٩ بليون دولار عام ١٩٨٨ اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٧٧,٢٪ وانخفضت قيمة وارداتها من اليابان من حوالي ٥,٩ بليون دولار الى حوالي ٢,٣ بليون دولار اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٦١,٠٪ والامارات العربية المتحدة التي انخفضت صادراتها الى اليابان من حوالي ٨,٨ بليون دولار الى حوالي ٤,٠ بليون دولار اي بنسبة انخفاض وصلت الى حوالي ٥٤,٥٪ وانخفضت كذلك وارداتها من اليابان من ١,٥ بليون دولار الى حوالي ٠,٩٣٠ بليون دولار اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٣٨,٠٪ والكويت التي انخفضت صادراتها الى اليابان من حوالي ٣,٦ بليون دولار الى حوالي ١,٢ بليون دولار اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٦٦,٧٪ وانخفضت وارداتها من اليابان من حوالي ١,٦ بليون دولار الى حوالي ٠,٥٠٨ بليون دولار اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٦٨,٢٪ وعمان التي انخفضت صادراتها الى اليابان من حوالي ٢,٣ بليون دولار الى حوالي ١,٤ بليون دولار اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٣٩,١٪ وانخفضت وارداتها من اليابان من حوالي ٠,٤٥٤ بليون دولار الى حوالي ٠,٢٤١ بليون دولار اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٤٦,٩٪ وقطر التي انخفضت صادراتها الى اليابان من حوالي ٢,٢ بليون دولار الى حوالي ٠,٩١٥ بليون دولار اي بنسبة بلغت حوالي ٥٨,٤٪ وانخفضت وارداتها من حوالي ٠,٢٦٨ بليون دولار الى حوالي ٠,١١٢ بليون دولار اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٥٨,٢٪ والعراق التي انخفضت صادراتها من ٠,٩٣٤ بليون دولار الى حوالي ٠,٦٦٩ بليون دولار اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٢٨,٤٪ وانخفضت وارداتها منها من حوالي ٣,٠٠ بليون دولار الى حوالي ٠,٢٦٨ بليون دولار اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٩١,١٪ وجمهورية مصر العربية التي انخفضت صادراتها الى اليابان من ٠,٢٠٨ بليون دولار الى حوالي ٠,٢٠٦ بليون دولار اي بنسبة انخفاض بلغت حوالي ١,٠٪ وانخفضت وارداتها من اليابان من حوالي ٠,٧٩٥ بليون دولار الى حوالي ٠,٣٧٤ بليون بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٥٣,٠٪ .. وقد انطبق نفس الوضع على بقية البلدان العربية في التطور التجاري في علاقاتها مع اليابان .

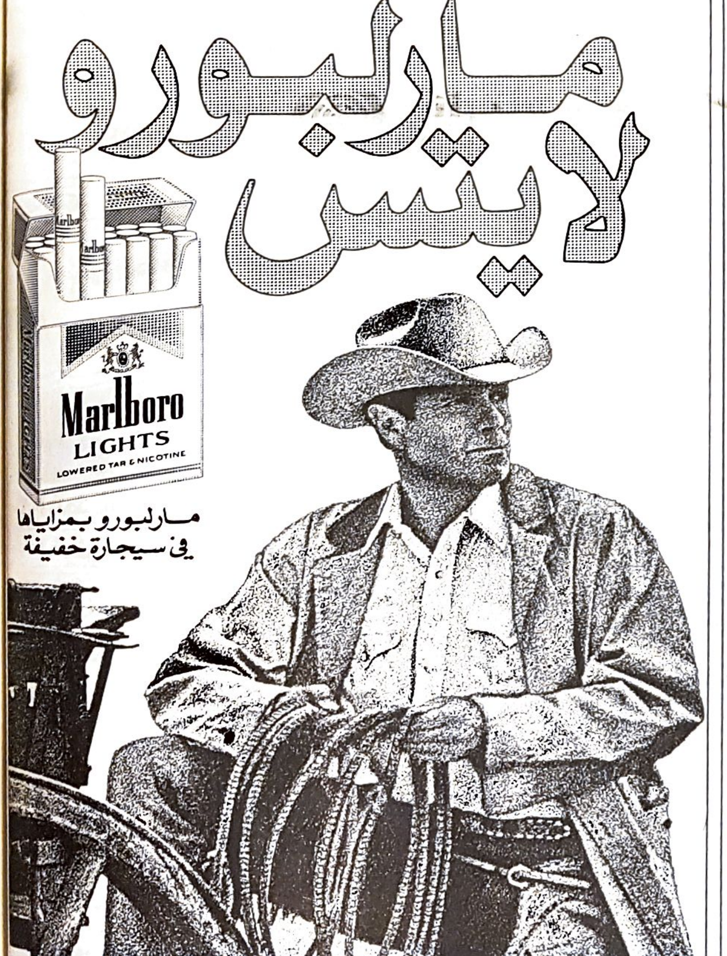« يتبع »